دراسة في بعض التكافؤات الترجمية من وجهة نظر فعل التلقي

بقلم: د. بصافي رشيدة ج. أحمد بن بلة، وهران1 معهد الترجمة

الرّقم التعريفي للمقال: DOI: 10.33705/1111-000.008.003

ملخص باللغة العربية: يطرح مفهوم المقال إشكالات نظرية وابستيمولوجية وثقافية متعددة ومتداخلة، منها التمييز بين النصّ ولا نصّ، وإشكالية معايير التمييز بين أنواع النصّ وأجناسه. وفي حالة الاتفاق على محددات للنص، فإن هذه المحددات تختلف من نظرية إلى أخرى، وتتغير من ثقافة إلى أخرى. إضافة إلى ذلك، إن وجود النصّ يتشكل في وضع معرفي بيني، فهو من جهة يقترن المفهوم بنظرية ما أو بنموذج ما أو بمنهج ما، ومن جهة الممارسة يقترن بالإبداع وبتحققات نصيّة مختلفة في أشكال تعبيرها وأجناس خطابها، وبالتالي يظلّ وجوده محكوما بمنطق التجاذبات بين النظرية والإبداع بين النموذج والنسخة. ونتيجة ذلك فإنّ مفهوم النصّ من حيث هو موضوع تفكير وتأمل يتصف وضعه النظري والمعرفي بأنّه " إشكالي".

إذ لا يستقر على مفهوم واحد، قارّ، ولا يخضع لحدود نهائية، نظرية أو إجرائية، لأنّه لا يتقيد بمرجعية أحادية؛ بل يتشكل في صيرورة هجرة النظرية وتحولاتها المعرفية والاجتماعية وتداخل العلوم الإنسانية. إنه إذن حقل معرفة متداخلة ومتحولة، ولذلك فإن أيّ محاولة لتحديد مفهوم النصّ، من الوجهة الابيستيمولوجية، ينبغي أن تحقق درجة معقولة من الملاءمة بصياغة نظام من التماسك والانسجام بين محددات النصّ ومرجعياته المتعددة.

وقد حاولت عدّة نظريات تقديم مقترحات واستراتيجيات لتفسير وإضاءة الوضع الإشكالي لمفهوم النصّ. وفي هذا السياق تكوّنت علوم عديدة حول مفهوم النصّ مثل علم النصّ ولسانيات النصّ والسيميائيات النصّية والعلوم المعرفية والتأويليات...الخ، يمكن أن نصنّفها في نموذجين على مسافة متواترة من التباعد والاختلاف:

أوّلا نموذج المحايثة، ويشمل النظريات التي سعت للتنظير للنص، انطلاقا من خصائصه المحايثة ومكوّناته الداخلية. ويتضمن عدّة اتجاهات نذكر منها النظريات الشكلانية والبنيوية والتفكيكية والسيميائية.

الكلمات المفتاحية: علم الترجمة النظري- ازدواجية اللّغة- أصول الكلمات- المبدأ اللغوي الشكلي- المبدأ الثقافي الدلالي- مبدأ التكافؤ الديناميكي- المبدأ التأويلي- مبدأ تحليل النصّوص- نظرية التأويل- الوظيفة المرجعية.

ABSTRACT :

Le contenu du texte soulève de multiples problèmes théoriques, épistémologiques et culturels, entre autres la différence entre le texte et le non- texte et aussi la problématique des degrés de différences entre les types de textes et leurs natures.

Et dans le cas de concordance sur les critères du texte qui se différencient d'une théorie à une autre et changent d'une culture à une autre, faut- il encore ajouter que l'existence du texte dans le cadre de savoir est lié à une théorie, un type, une méthode et ceci d'une part. Et d'autre part la pratique est-elle liée aussi à la créativité textuelle dans ses manières d'expression - ainsi sa présence est nouée aux attractions entre la théorie et la créativité, le prototype et la copie.

Résultat de tout cela est que le contenu du texte et le domaine de la pensée et de la réflexion restent liés.

Mots clés :

Traductologie - Bilinguisme – Etymologie - Formal Linguistic Method - Ethnographical Semantic Method - Dynamic equivalence method - The Hermeneutic Method - The Text Analysis Method - Théorie de l'interprétation - Referential Function.

لا شك أنّ الحديث عن حقل الترجمة من الوجهة التنظيرية، هو حديث عن التقاطع المعرفي الحاصل بين حقل اللسانيات بوصفه حقلا معرفيا متكاملا، والترجمة بوصفها ممارسة تقنية تقوم على مهارات فنية. تلك المهارات التي أرادت أن تأخذ لنفسها الشرعية العلمية والمعرفية بغية تأمين عملية الفعل الترجماتي. ويزداد الأمر حرصا على الموضوعية والأمانة في مجال ترجمة النصّوص المقدّسة. وهكذا استثمرت الترجمة الأسس والمفاهيم العلمية من حقل اللسانيات، فأفرزت ما أصبح ينعت في الدراسات الترجمية بـ: نظرية الترجمة أو علم الترجمة النظري (Traductologie).

وإذا كانت الترجمة قد أتاحت لنفسها الظهور في ساحة البحث اللساني بصفة نظرية؛ فإنّ اعتمادها على القضايا والأبحاث اللسانية ظل ملحوظا في السنوات الأخيرة من هذا القرن، وعلى رأسها تأتي قضية ازدواجية اللّغة (Bilinguisme) والحث في أصول الكلمات(Etymologie). يذكر (مونان) (Mounin)، خمس نظريات: هي لكل من (ولبارمارشال إيربان) (W.M.Urbain)، و(إيجان نيدا) (E.Nida)، و(فيناي ودار بيلي) (Vinayet Darbelnet)، و (فيدوروف) (Fedorov)، و(جون كاتفورد) (J.C.Catford)، وعلى غرار (مونان) أجرى (إيجان نيدا) تقسيما لنظريات الترجمة على حسب ما هو موجود في النظرية اللّغوية والنظرية الاجتماعية اللّغوية، ولكن يمكننا أن نحدد على خلاف ذلك أربع نظريات ضمن التقسيم الذي يقوم به (تشاو) لارتباط هذا التصنيف بالموضوع المراد معالجته،

من حيث إنّ تصنيف (تشاو) (Chow) [1] يرتبط بموضوع تعليمية الترجمة، وهذه النظريات هي : النظرية القواعدية، والنظرية الثقافية، والنظرية التفسيرية، ونظرية أنواع النصّوص.

1- نظرية الترجمة القواعدية والضابط التواصلي:

يعتقد روّادها بأنّ "الترجمة عملية لغوية وحسب، وضمن هذا الإطار ينظر إلى اللّغة على أنّها قواعد وإلى الترجمة على أنّها ليست أكثر من استبدال القواعد والمفردات في لغة بقواعد ومفردات في لغة أخرى"[2]. وعلى هذا الأساس تهتم هذه النظرية بالجانب الشكلي للّغة أكثر من المعنى ما دامت مهمتها تحويل الرموز اللغوية ابتداء بالكلمة والجملة، لذلك فإنّها تسمح بالترجمة الحرفية، دون مراعاة المميزات الثقافية بين اللغتين، ولهذا كان تعليم الترجمة في هذه النظرية مقتصرا على القواعد المقارنة بوصفها الطريقة الوحيدة المتبناة في منهج تعليمية الترجمة، وأنصار هذه النظرية كثيرون أبرزهم (بيتر نيومارك) الذي يعدّ بحق من مناصري الترجمة الحرفية، وعليه يميّز (شاو) بين مبدأين: مبدأ القواعد التقليدية (Traditional Grammar Method)، والمبدأ اللّغوي الشكلي (Formal Linguistic Method).

إذا كان هذا المبدأ بخصوصياته اللسانية والنسقية يجنح إلى منهج الدراسات اللغوية واللسانيات خصوصا أكثر من جنوحه إلى منهج تعليمية الترجمة نظرا لما يوليه من أهمية قصوى لمقارنة الأنظمة اللسانية فيما بينها، فإنّ هذا لم يمنع الاختصاصيين في حقل تعليمية الترجمة من الاعتماد عليه في كثير من السياقات. أما ما تعلق بالمبدأ اللغوي الشكلي، فقد تطوّر مع التطور الذي حدث للغويات البنيوية[3]، ممّا يضفي على هذا المبدأ طابع الوصفية العلمية على خلاف تقريرية المبدأ القواعدي، وما من شك في أنّه يستقي مشروعيته العلمية من حقل اللسانيات البنيوية التي أرسى دعائمها (دي سوسير). حيث يسعى هذا الأخير إلى وصف الأجزاء اللّغوية ومستويات اللّسان البشري اعتمادا على التحليل البنيوي لكلّ من علم الأصوات (Phonétique)، وعلم الصرف (Morphologie)، وعلم التركيب (Syntaxe).

ويركز هذا المبدأ على مفهوم اعتباطية العلامة اللّسانية أي تعذر وجود علاقات سببية تطابقية بين الوحدات القواعدية للغة وبين معانيها، وذلك طبقا للبعد الاصطلاحي للّغة (Convention) والذي تسلم به هذه النظرية. ويذهب أنصار هذا المبدأ في ضوء مفهوم اعتباطية العلامة اللسانية إلى حدّ التأكيد بأنّه لا يوجد هناك تكافؤ دقيق بين اللغات[4] نظرا لاختلاف الثقافات والذهنيات الاجتماعية التي أفرزتها، ويمثل هذا الاتجاه بخاصّة (كاتفورد) الذي يعرّف الترجمة بأنّها: "استبدال قواعد ومفردات اللّغة المصدر بما يكافئها من قواعد ومفردات اللّغة الهدف مع استبدال أصوات وكلمات اللّغة المصدر"[(5)].

2- النظرية الثقافية والضابط التواصلي: ترى هذه النظرية أنّ "اللّغة هي الثقافة، وأنّ الترجمة هي وصف وشرح رؤية العالم عند شعب ما لشعب آخر"[6]. ولا شكّ أنّ هذه النظرية تستمد أصولها المرجعية من فرضية (إدوارد سابير و(بنجامين وورف) (Sapir et Whorf) التي تقول بنسبية اللّغات، انطلاقا من أنّ خصوصية كلّ لغة ترتبط برؤية مختلفة عن العالم وطريقة خاصّة في تحليل التجربة،

ووفقا لذلك فإنّ "الترجمة عملية نقلية بين الثقافات تسبب مشاكل عويصة كثيرة للمترجم ينتج معظمها عن مشاكل الفوارق الثقافية الكثيرة بين اللّغتين المعنيتين، وهي تنجم عن الخلافات في الجوانب البيئية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية والدينية لحياة الثقافتين"[7].

ومن هذا المنطلق، فإنّ الترجمة تتعدى هنا حدود السياق اللّغوي إلى السياقات الثقافية والحضارية على الرّغم ممّا في هذا الطرح من مخاطر على الترجمة من حيث إنّ المرء لا يستطيع ضمن حدوده التعليمية الإلمام بكل المعطيات الثقافية للمجتمعات، وقد نلاحظ صعوبات ذلك في الأمثلة التي سنتعامل معها قريبا في ضوء الفعل التلقي عن طريق ما سمّي بالتكافؤات الترجمية من منظور تصور عربي.

وتجدر الملاحظة إلى أنّ النظرية الثقافية تميّز بين مبدأين أساسين في عملية النقل هما: المبدأ الثقافي الدلالي (Ethnographical Semantic Method)، حيث تفطن أصحاب هذا المبدأ إلى "المصاعب التي تواجهها الترجمة بين الثقافات فأوجدوا العديد من الطرق مثل التحليل التكويني حول الملامح الذي ينتهج طريقة لتقييم الكلمات الفردية، حيث يساعد المترجم بتزويده حدسا حول الملامح المميزة التي تستند إليها الخلافات بين كلمات متكافئة ظاهريا في لغتين"[8]. أمّا ما يتعلق بتعليم الترجمة انطلاقا من النظرية الثقافية، فيركز أنصار هذا الاتجاه على مدى إدراك درجة الحساسية تجاه العناصر الثقافية المميزة من لغة إلى لغة، وتلك التي تكون محددة في قوائم مفرداتية وأنظمة مصطلحية يتعيّن على معلمي الترجمة إحصاؤها في تمارين دلالية معروفة.

ولعل خير دليل أو مثال على ذلك، المفردات التي تدلّ على الألوان والتي قد تختلف من لغة إلى أخرى، فضلا على أنّ هناك بعض اللّغات لا تملك مفردات للتعبير عن ألوان موجودة في لغات أخرى، "فعلى سبيل المثال قولنا: (إيفي) (Ewe) لغة إفريقية لا يوجد فيها كلمة محدّدة اللون الأصفر لذلك يميل المتحدثون بتلك اللّغة إلى اختراع مركب مثل-ورقة ناضجة- للدلالة على هذا اللون"[9].

أ- مبدأ التكافؤ الديناميكي (Dynamic equivalance method): وهو أقرب ما يكون إلى مفهوم الترجمة الحرّة، وقد كان أوّل من أشار إلى هذا المفهوم هو (كور) (Caur) سنة 1972 بمصطلح مبدأ الاستجابة المكافئة، في حين سمّاه (نيدا) (Nida) بمبدأ التكافؤ الديناميكي. ويذهب أنصار هذا المبدأ إلى أنّ هناك عدة روابط مشتركة بين اللّغات على الرّغم من تباين الثقافات والحضارات، ومن ثمة فالقول بالتكافؤ الديناميكي معناه تكافؤ التأثير والاستجابة لدى دارسي الترجمات بين اللّغتين المصدر والهدف، انطلاقا من الوظيفة التواصلية للترجمة "ووفقا لهذا المبدأ فإنّ الناتج النهائي ليس رسالة أخرى بل أقرب مكافئ طبيعي، فبدلا من التركيز على الخلافات الثقافية وعلى علم الثقافة المقارن يركز هذا المبدأ على استجابة القرّاء. وينبغي على النصّ الهدف أن ينحصر في قارئ اللّغة الهدف استجابة مكافئة لما فعل نص اللّغة المصدر بقارئه"[10].

وتماشيا مع ما يقتضيه الضابط التواصلي في علاقته بالجانب الثقافي الكائن بين اللّغتين، لا ضير من أن نسرد بعضا من المحطات التي نعتقد أنّها تجسّد لنا مدى عمق التجاور والتحاور القائم بين النظرية الثقافية والنظرية التواصلية فيما يخص النصّوص التي يتعامل معها المترجم.

ب- اللّغة مظهر الحضارات والثقافات: حينما يعبّر المفكّر العالم أو الفيلسوف عن رأيه، فإنّما يعبّر عن رأيه ذلك بحسب قواعد ثابتة أو منطق متّسق، أمّا الأديب، والشاعر من الأدباء، على الأخصّ، فإنّه يُعير جمال التعبير اهتماما أكبر من اهتمامه بدقة التعبير. إنّ الشاعر خاصّة يحبّ الصورة الجميلة أكثر من حبّه للحقيقة الثابتة، ثم هو يحبّ -بخلاف ما يحبّ العالم- أن يكون تعبيره عن الحقيقة الواحدة أو الشعور الواحد أو المنظر الواحد أو الرغبة الواحدة في صور مختلفة. إنّ الأدب حلية من الحلي: إنّه زينة للحياة الإنسانية[11].

إنّ العقول والألسن تتلاقى في ميادين الحضارة والثقافة، فإذا لم يكن الإنكليزي والفرنسي قد أخذا من العربية والعربي، فإنّ للعربيين فضلَ السبق في ذلك، ولا أُحيل أن يكون الجاحظ وزرقاء اليمامة قد عرفا ما قالاه من الفرس أو من الروم مثلا، ولكنّهما يكونان قد استدانا شيئا من رجل قديم ثم وفيا أحفاده ذلك الرجل القديم ما كان قد استداناه من قبلُ. فأين تلتقي ثقافيا - يا ترى- زرقاء اليمامة والأدب الغربي؟، وأين يلتقي في الوقت نفسه بخيل (موليير) (Molière) والأدب العربي؟ وما موقع العالم الألماني (غوته) (Goethe) ثقافيا من الدين الإسلامي؟ وهل نستطيع أن نجد قاسما مشتركا ينم عن البعد الثقافي بين شعرائنا وشعرائهم؟[12].

ج- **زرقاء اليمامة وشكسبير:** إنّ أدنى تأمل في مسرحية مكبث لـ (شكسبير) (Shakespeare) يهدي بالمتمعن إلى أنّها تعكس عقدة بارعة في قول السّاحر لـ: مكبث، إنّه لن ينهزم بحال من الأحوال حتى تسير غابة بيرنام نحو دونسياين، حينها يطمئن مكبث إلى هذا القول. وفي أحد الأيام يدخل حارس على مكبث ويخبره بأنّه قد شاهد غابة بيرنام تتحرّك مسرعة في اتجاه دونسياين. وتحلّ العقدة بأنّ جنود خصومه أرادوا خديعته فحملوا على إثرها أغصان أشجار وساروا بها[13].

هذه الخدعة التي نجدها مجسّدة في الأدب الغربي على لسان الأديب الشهير شكسبير، إذا ما نظر إليها المترجم من زاوية ثقافية بما تعكسه من عادات وتقاليد وجد ما يقابلها في الحسّ والشعور بتلك الخدع الكائنة في الروايات الجاهلية عن زرقاء اليمامة؛ ومفاد هذه القصة[14] أنّه كانت امرأة صحيحة البصر تبصر – فيما زعم القوم- من مسيرة ثلاثة أيام. ولقد أنذرت قومها ذات يوم بأنّ غابة تسير في اتجاههم فلم يصدّقوها، وبعد ثلاثة أيام فاجأهم أعداؤهم بجيش كثيف وانتصروا عليهم؛ فأصبحت تطلق هذه الخدعة التي لم يتوقع أهلها على معنى أو حادثة زرقاء اليمامة. وهي تتناسب طرديا مع حادثة شكسبير بحكم أنّ القاسم المشترك يجمع القصتين ثقافيا واجتماعيا؛ إذ هناك نواميس مبثوثة في الوجود الإنساني لا يستطيع الإنسان مهما كان نوعه أو جنسه أن ينسلخ عنها جملة وتفصيلا.

د- بخيل موليير وبخيل الجاحظ: وللروائي الفرنسي الشهير موليير عقدة يعرفها أهل الاختصاص وذلك في مسرحيته الموسومة بـ: البخيل، ومفاد هذه القصة كون أنّ ابن (هاربـاغون) (Harpagon) كان يحصي تركة أبيه فوصل إلى غرفة الطعام فوجد فيها قطعة جبن مقروضة من أطرافها؛ فوقف حينها مستغربا، فقيل له: لماذا تستغرب من ذلك؟ قال: كان أبي مسرفا يقرض الجُبنة قرضا. فسئل: وما كان عليه أن يفعل؟ فأجاب: كان يجب أن يمسح على قطعة الجبن بقطعة من الخبز[15].

إنّ المترجم عند تلقيه لهذه العقدة القائمة على خلفيتها الثقافية الغربية، يدرك لا محالة بأنّ لها ما يبررها ثقافيا في التراث العربي، وذلك في كتاب البخلاء للجاحظ الذي عاش قبل موليير بثمانية قرون وبضعة قرن. فهو يبين هذا البعد الذي يعكس من زاويته المعرفية خلفية ثقافية تقترب من الواقع الغربي، فيقول فيما معناه إنّه كان ابن البخيل يحصي ما تركه له أبوه فوقف عند قطعة من الجبن يتأمّل في خطّ عميق فيها. فقيل له: ما وجه الاستغراب؟ قال: كان أبي مسرفا يمسح الجبن بخبزته، فقيل له: وما كان عليه أن يفعل؟ فقال لهم: كان يجب أن يقف بعيدا ثم يشير بلُقمة الخبز إلى قطعة الجبن[16]. الأمر الذي يؤهّل المترجم أن يحقق تواصلا بين الثقافتين -النصّين- بحكم أنّ الحادثة واحدة على الرّغم من اختلاف المنبعين أحدهما غربي والآخر عربي.

إذاَ، ما يمكن قوله لا يوجّه أساسا في كون أنّ شكسبير قرأ الشعر الجاهلي أو موليير قرأ عصر الجاحظ وغيرها من الأحكام، ولكن القول المنطقي المنهجي هو إنّ العقول والألسن تتلاقى وإنّ الحضارات تتجاور وتتحاور، ولكنّ الفضل للمتقدم على كل حال. والمتقدّم هو الذي يعطي المتأخر، ونحن أعطينا-على حد تعبير عمر فرّوخ- ولا فضل لنا في العطاء لأنّنا كنّا قد أخذنا أيضا، غير أنّ الرّغبة في العطاء أعظم قيمة من العطاء نفسه، وعليه استوجب من المترجم أن يبذل جهده عن طريق فعل التلقي لتبيان هذا العطاء المعرفي الثقافي وهو يتقاطع بين عالم النصّوص. إذا كانت النظرية الثقافية تركز بصفة عامّة على نقل النظام الثقافي من منظومة لسانية إلى أخرى، فإنّها تأخذ أكثر دقة مع هذا المبدأ من حيث تركيزها على السياق الثقافي وما يتعلق به من خصوصيات اجتماعية وفكرية وهلمّ جرّا.

وأبعد من ذلك أنّنا نجد الضابط التواصلي في علاقته بالخلفية الثقافية القائمة بين النصّين اللذين يقتحمهما المترجم على نية تجسيد عملية نقلية يحاول فيها بكل ما أوتي الحفاظ على خصوصية النصّ الثقافية، يأخذ بعده التواصلي من بابه الواسع عندما يتعامل المترجم مع نصوص الأمثال التي لربّما وجد فيها لا من حيث الشكل ولا المضمون ما يميّزها في عملية النقل عن طريق إشكالية إيجاد المكافئ الترجمي لا من حيث الصيغة ولا ما تحويه الصيغة من أبعاد معنوية، الأمر الذي جعل من ترجمة الأمثال تصعب على كثير ممن يمارسون الفعل الترجمي بحكم أنّ نص المثل له عالمه الخاصّ الذي ينتمي إليه.

3-**النظرية التفسيرية والضابط التواصلي:** مع انتقال الدراسات اللّغوية من مجال اهتمامها باللّغة والنظام اللساني إلى ظاهرة الكلام والإنتاج الكلامي، شاع نموذج النصّ في الدراسات المعاصرة

وبخاصّة مع منتصف السبعينات، حيث ظهرت عدة نظريات من مثل: نظرية النصّ، ولسانيات النصّ، والسيميائيات وغيرها، وكانت من الاتجاهات التي تناولت بالدرس النصّ كوحدة أساسية بالتحليل مع مقارنة المعنى فيه بالسياق اللغوي والاجتماعي، ثم ضرورة الأخذ بعين الاعتبار إنتاج النصّ التي يشغل فيه القارئ نصيا وافرا، و حيث تعدّ "الترجمة في الأساس عملية نص لنص، وليست بين لغتين أو بين ثقافتين ...، ومهمة المترجم ليس مطابقة رموز النصّ الأصلي مع رموز النصّ الهدف، ولكن لتفسير النصّ الأصلي أي إعادة تركيب معناه أولا ثم نقله إلى قارئ اللّغة الهدف"[17].

أضف إلى ذلك أنّ عملية تلقي النصّ عن طريق فعل التفسير تجعل المترجم يركز أساسا على مقارنة المعنى بالسياق اللغوي والاجتماعي، لتخلص في آخر المطاف إلى تحديد وتصنيف النصّوص ضمن أنواع مختلفة ومتباينة. وتستند هذه النظرية على مبدأين أساسين هما: مبدأ تحليل النصّوص(The Text Analysis Method)، والمبدأ التأويلي (The Hermeneutic Method).

أ-مبدأ تحليل النصّوص(The Text Analysis Method): يستند هذا المبدأ إلى نظريات لغويات النصّوص كما يستفيد من حقوق أخرى مجاورة مثل الذرائعية وعلم اللّغة الاجتماعي في دراسة المعنى والسياق النصّي على لسانيات النصّ والذرائعية أو البراغماتية أو التداولية (Pragmatisme)[18] وعلم اللّغة الاجتماعي والنقد الأدبي والأسلوبية وعلم البلاغة ونظرية الاتصال، وهو لا يُسلم بمعنى الوحدات اللّغوية كالكلمة والجملة على انفراد، بل يترجمها بحسب دلالاتها في السياق العام للنّص.

وبهذا يكون السياق هو الضابط الأصلي لتحديد هوية النصّ، فالتمييز بين النصّوص وتصنيفها يفضي إلى تسهيل عملية الترجمة وتنظيم مبادئها وإجراءاتها وفق أنواع النصّوص المراد ترجمتها، وبالتالي إمكانية قابليتها أو غير قابليتها للترجمة. فعلى المرء " أن يعامل النصّ ككلّ على أنّه وحدة للترجمة؛ فإنّ المرء لا يستطيع أن يترجم كلمات أو جملا متفرقة إلاّ إذا كانت جزءا من خطاب كامل، والذي بدوره ينحصر في سياق حال أكثر عموما، وعن طريق درس السياق اللّغوي يمكن إعادة خلق السياق والحصول على قراءة شاملة للنص"[19].

ومن هذا المنطلق اكتسب حقل تعليمية الترجمة سهولة بيداغوجية إزاء هذا التنظيم العملي، ممّا قد يفضي إلى إمكانية انتقاء نوعية النصّوص ومدى ملاءمتها لتعليم الترجمة. ولا شك أنّ هذا المبدأ الذي تستند عليه النظرية التفسيرية يكون أكثر تطورا وإفادة في حقل تعليمية الترجمة على غرار النظريتين القواعدية والثقافية"...ومن أجل تعليم الترجمة لا بد من التدريب على اكتساب حساسية اتجاه استعمال اللّغة، وملاحقة الأدلة الخلفية والكتابة بأساليب مختلفة وأنواع نصوص مختلفة"[20].

ب- المبدأ التأويلي(The Hermeneutic Method): وهذا المبدأ يختلف عن المبدأ السابق، وحتى عن المبادئ السابقة، لأنّه"لا يستند على الاتجاهات الجيدة في علم اللّغة أو أي حقول ذات علاقة به، بل يرتبط بمدرسة فلسفية ألمانية ألا وهي -التأويلية الوجودية- وهي المدرسة نفسها التي تضم كلاً من

"هايدجر" (Heidegger)، و"هنس جورج جدامار" (Gadamer)، حيث يذهب أصحاب هذا المبدأ إلى ضرورة تتبع المعنى لا داخل النصّ فقط وإنّما خارج إطار النصّ على اعتبار أنّ النصّ هو خطاب يحوي منطوقات (Enoncés)، وعليه فإنّ "إرجاع النصّ إلى مجرد كومة رموز لا عمق دلالي وراءها، هو منهج مادي ساذج يريد أن يناقض المنهج التجريدي الساذج، كذلك الذي يجرد عالم الدلالات بمعزل عن النصّ وسياقه الحيوي...وكلا المنهجين تتجاوزهما نظرية التأويل"[21].

و لعل ما يستدعي التريث في هذا المبدأ التأويلي بالذات، هو كيف يلتقي هذا المبدأ مع الضابط التواصلي، أو بعبارة أخرى هل بمقدور المترجم أن يجسّد هذا المبدأ بعيدا عن الخلفية المعرفية التي تأسس في ضوئها حتى أصبح نظرية مستقلة في حدّ ذاتها وهي ما تنعت اليوم بـ: نظرية التأويل(Théorie de l'interprétation). إذاً لا ضير من أن نفرد وقفة وجيزة حول هذا المبدأ من حيث التأسيس والتأصيل لننظر في نهاية المطاف أنّ هذا المبدأ يتنازعه إجراءان اثنان يصبان في عمق البحث الترجمي و هما: الفهم (Compréhension)، والتفسير(Exégèse)، الشيء الذي يجعلنا فيما بعد ننظر ما الذي تكون له الأسبقية في تحقيق عملية تواصلية بين النصّوص هل الفهم أو التفسير أو التأويل؟...

و الجدير بالذكر أننا نبتغي صيغة فن التأويل لترجمة كلمة (Herméneutique) تمييزا لها عن"التأويل"بمعنى(Interpretation)، إذ الملاحظ أنّ البعض يفضل تعريبها بـ:علم التأويل[22]، ويفضل البعض الآخر تعريبها بـ"التأويلية" أو أيضا بـ"الهيرمنيوطيقا"[23]، بحكم أنّها أقرب إلى روح الكلمة نفسها، فهناك دوما كلمات هي في عداد المتعذّر ترجمته.

وتتضمن كلمة(Herméneutiké) بالإغريقية في اشتقاقها اللغوي على كلمة (Tekhné) التي تحيل في الأصل إلى معنى الفن، بمعنى الاستعمال التقني لآليات ووسائل لغوية ومنطقية وتصويرية واستعارية ورمزية[24]. وبما أنّ الفن كآلية لا ينفك عن الغائية (Téléologie)، فإنّ الهدف الذي لأجله تحبّذ هذه الوسائل والتقنيات هو الكشف عن حقيقة شيء ما، وتنطبق جملة هذه الوسائل على النصّوص قصد تحليلها وتفسيرها مع إبراز القيم والحقائق التي تختزنها والمعايير والغايات التي تحيل إليها. وعليه فإنّ مفهوم "الهيرمنيوطيقا" لا يخرج عن تأويل وتفسير وترجمة النصّوص.

والتأويل عبارة عن فن على حد تعبير "شلاير ماخر" (Schleir Macher)[25] يتم عن طريق الاشتغال على النصّوص قصد تبيان بنيتها الداخلية وكذا الوضعية ووظيفتها المعيارية والمعرفية، والبحث عن حقائق مضمرة في واقع النصّوص، وربّما المطموسة لاعتبارات تاريخية وإيديولوجية، ما يجعل من فن التأويل يلتمس البدايات الأولى والمصادر الأصلية لكل تأسيس معرفي أو برهاني أو جدلي، مما يؤهّل من "الفهم عندما يعمل لا يغلو فقط أي لا يقول رموزا، وإنّما هو يؤوّل. أي أنّه يبحث عما هو أول في الشيء، هما الأساس والأصل"[26]، فهو يحفر في طبقات النصّوص المترسبة والمتراصّة أي في

ذاكرة التراث الإنساني قصد الكشف عن حقائق دفينة وغابرة، وفتح أقفال الكنوز المطمورة في عالم النصّوص على اختلاف أشكالها وأنواعها.

ثم إنّ نظرة عجلى في لسان العرب لابن منظور تمنحنا الدلالة نفسها أي إطلاق التأويل على معنى المرجع والمصير المأخوذ في الغالب من آل يؤول إلى كذا أي صار إليه[27]. وعليه تجب في اشتقاقات كلمة تأويل الآل بمعنى عمد الشيء الذي يستند عليه، والآل بمعنى السراب، والقيمة الدلالية و الأنطولوجية التي نمنحها إلى الآل أي السراب، على أساس أنّ الأصل الذي تؤول إليه الأشياء والذي يبحث عنه التأويل عبارة عن لحظة تأسيسية متعددة الأوجه، أو هو حقل تجوبه جملة العلاقات الاختلافية و الاستعارية دون إرجاع الأشياء إلى قيم متعالية أو أصل مطلق، بحيث يصبح المعنى المكتشف مجرّد دلالات نسبية صارمة في فحص النصّوص وقراءة التراث.

ومما يستدعي التريث في شأن علاقة التأويل بواقع النصّوص أنّ مواجهة سلطة القراءة الأحادية للنص سمحت لـ"فلهالم دلتاي"(W. Dellthey)بتأسيس مبدأ حديث في فن التأويل قائما فيما معناه أنّه ينبغي أن نفهم النصّوص -على حدّ قوله- انطلاقا من النصّوص نفسها وليس اعتبارا من المذهب الذي تنتمي إليه، بحيث لا يوجّه المذهب النصّ، وإنّما يستقل هذا الأخير بحقيقته عن كل توجّه يسجنه ضمن إطار خاص[28]، وعليه فإنّ الفهم لا يستند في هذا المقام على الجانب التفسيري اللاهوتي في معالجة النصّوص، بل يعتمد أساسا على التطبيق المنهجي لقواعد التأويل من لغة ونحو ومنطق وترجمة، وهو ما يمكن تسميته بالتأويل المجسّد أو المطبّق (Interprétation appliquée).

إذاَ يدعو التأويل المطبّق إلى تشكيل وعي تأويلي قوامه ذلك الحس التاريخي والنقدي الذي يتحلى به المترجم وهو يتناول موضوعات وخصائص النصّوص، وذلك قصد أصولها واكتناه تراكيبها، وهو ما يسميه "غادامير" بالوظيفة الفعلية للتاريخ (Wirkungsgeschichte)[29]، بمعنى تطبيق الدلالات التي تكشف عنها حقائق التاريخ والتراث على اللحظة الراهنة، وهو ما أشار إليه الناقد "ياشارساغائي" قائلا: "يتخذ الفهم دوما دلالة التطبيق لأنّ التأويل الذي تمارسه في حق التراث يرتبط دوما بالسؤال الذي تطرحه أي مشكلاتنا الخاصّة وإمكانية أن يقوم النصّ المقروء إجابة لهذه المشكلات"[30].

غير أنّه لتجسيد التواصل الترجمي في علاقته بالإجراء التأويلي، تعترض المترجم قضية ليست بالأمر الهين والقائمة أساسا على ثنائية الفهم والتفسير،على أساس أنّ المترجم عندما يتعامل مع الإجراء التأويلي (Interprétation)، فإنّه يولي اهتمامه إلى الفهم ثم التفسير وهما شيئان يتنازعان بعضهما البعض مع التأويل، وعليه من تكون له الصدارة. و يا ترى: هل الفهم والتفسير ثم التأويل؟ أم أن التأويل يكون في المرحلة الأخيرة عندما يصل كل من الفهم والتفسير إلى حالة تؤهّل الإجراء التأويلي لأن تكون له القدرة المعرفية والمنهجية في اقتحام أبعاد النصّ، وهو ما يمكّن المترجم حينها من القبض على دلالات النصّ فتسهل عليه عملية النقل؟

يهتم "ريكور" (Ricœur) باللّغة في عملية الاشتقاق عندما يرى بأن الفهم (Compréhension) يقوم أساسا على إدراك شامل وجماعي لشيء ما وهو لا يخرج، من حيث الإجراء المطبّق على واقع النصّوص، عن مبدأ ما يسمى في حقل اللسانيات بالسّاكروني (Synchronique) أكثر منه الدياكروني (Diachronique)، الأمر الذي جعله يعتقد أنّ العلاقة بين التفسير والفهم في معناها الأنطولوجي لا تخرج عن المجاوزة، وذلك انطلاقا من نسق العلامات المغلق أي ما له علاقة بالبنيوية أو المتعالية القائمة على مبدأ الحدس الماهوي المجرد -الفينومينولوجيا- [31].

ثم يذهب في سياق آخر إلى أنّ التفسير ليس إلا وسيطا يستعمل غالبا في عملية ربطية في فهم العلامات بفهم الذات،غير أنّه وسيط له من الأهمية بمكان باختزال الفهم إلى مجرد تفسير صحيح ومعالجة دفينة للنصوص أو الرموز أي الفهم بوصفه مسألة سطحية خارجية لا يمكن أن تلامس باطن الأشياء...يكون التفسير سابقا على الفهم ولكنّه ثانوي بوصفه تنظيما أو ربّما تنسيقا بين العلامات، الأمر الذي يؤهّل من التفسير أن يكون مجرد سميوطيقا تتأسس على قاعدة الفهم من الدرجة الأولى[32].

إنّ المترجم باعتباره مفسّرا لا يسعه أن يجعل التفاهم في المحادثة ممكنا، إلا بالمشاركة في الشيء ذاته الذي يعدّ بحق بالنسبة إليه، موضوع البحث تماما ما نجده بالنسبة للمفسّر-بكسر الراء- الذي يستوجب في عملية تفسيره أن يواجه النصّ على نية المشاركة الكلية في ما يحمله من معان[33].

إنّه الفعل النصّي أو النشاط الفعلي للنص الذي يجعل من التواصل الترجمي يجد متنفّسه الإجرائي لكي يحوّل النصّ الأصلي -المصدر- إلى نص آخر يكون في الغالب مثيلا للنص الأصلي، وهو ما يؤهّل المترجم لأن يدرك هذه الديناميكية في التحام الفعل النصّي مع الإجراء التواصلي الترجمي. و بعبارة أخرى"إنّ الذي يمكننا من التواصل عن بُعد هو مادة النصّ التي لا تنتمي إلى مؤلفها ولا إلى قارئها"[34].

و غالبا ما يبحث المترجم في استخدامه التواصل الترجمي التأويلي في ثنايا واقع النصّ عن حركة داخلية تنظم وتنسق الأثر، وعن طاقة هذا الأثر في سبق ذاته أو في بعض السياقات الاندفاع بعيدا -خارج- ذاته من أجل خلق إبداع آخر لعالم النصّ أو شيئته، وهي حركة مزدوجة دينامية داخلية و قصدية متنوعة.

و من هذا المنطلق يصبح المترجم له الشرعية المعرفية والمنهجية في أن يجعل من التواصل الترجمي التأويلي يتيح في فهم النصّ إعادة تفسيره وتنظيم فضائه الدلالي، وهنا ينتقل المترجم بالنصّ إلى تأويلية بمعنى في جدلية الفهم والتفسير على مستوى المعنى المحايث للنص[35].

لعل هذا الطرح، الذي ظاهره فلسفي غير أنّ باطنه لا يخرج عن واقع النصّ بكل ما يحمله من زاد معرفي، ينم على أنّ الارتباط بين عمليتي: التواصل الترجمي والتأويل واضح كل الوضوح، على أساس أنّ الترجمة في واقع الأمر مسعى تأويلي ليس إلا، بحكم أنّ الترجمة عملية ذهنية وإدراكية تستوجب ثقافة موسوعية واجتهادا خاصّا ومحادثة فعلية، إذ المترجم لا بدّ له، وهذا أمر لا جدال فيه، من

أن يفهم النصّ فهم المستويين: الحرفي والضمني بل حتى المجازي في بعض السياقات، محاولا في الوقت نفسه إدراك أبعاده وخلفياته لاستيعابه وضبطه ثم بعدها تأويله تأويلا يتماشى ومقتضيات السياق.

و لعل ما يلفت الانتباه في هذا المقام بالذات، أنّ التواصل الترجمي/التأويلي ينبغي أن يراعي في عملية النقل التطابق بين المستويات الثلاثة: قصدية كاتب النصّ، و قصدية المؤلف، ثم قصدية القارئ الضمني، فالمترجم يلتزم بالمعنى الأول للنص المترجم وبلغة الهدف، دون إغفال متلقي الترجمة، وهو بهذا كله يفي بكل ما أوتي بتعهداته إذا أفلح في تأويله ونقل البنيات التحتية للنص والتي تتلخص في الغالب الأعم في التمكن المعقول والمقبول من المنظومة الثقافية(القيم الفلسفية والأخلاقية وجهة النظر المعبّر عنها في طيات النصّ....)، على أن يفترض من التأويل لكي يؤتي أكله في عملية التواصل الترجمي تحريك الموسوعة المعرفية لدى كل من القارئ والمترجم، وتشمل هذا الموسوعة السياق اللغوي والسردي والخطابي والنصّي و المقامي والاجتماعي والثقافي والتداولي وهلمّ جرّا، ذلك أنّ التواصل الترجمي/التأويلي عملية معقدة، يصفه البعض بالخيانة، ويلبسها آخرون ثوب الإبداع، فهو من ثمة خيانة وإبداع في آن واحد، على أساس أنّه يتحتم على المترجم المالك لهذا الإجراء التواصلي الترجمي أن يخلق في ظلّه عالم خطاب ملائم، أو على الأقل غير متعارض مع وجهة نظر الفاعل السارد ومع النصّ الأصلي ومنسجما مع وجهة نظر القارئ المستقبل للنص الثاني والتي غالبا ما تكون نقدية[36].

إنّ التأويل يوازي الفهم، ويسبق عملية الشرح ويمهّد الطريق للترجمة، أما الترجمة فهي بالمقابل مسار تأويلي و صيرورة تحاول بكل ما تملكه من زاد معرفي أن تجمع بنية عالم الخطاب ومكوناته من سارد ومسرود له أو محدّث ومتحدّث إليه، وبين لغة الانطلاق ولغة الوصول، وبين مترجم ومتلق للنص. إنّ التواصل الترجمي/التأويلي بكل أبعاده المعرفية والثقافية حركية تناصية تربط بين عوالم مختلفة،عالم الكاتب والمؤلَّف والمترجم بكسر الجيم، والمتلقي، يشترط فيه الأمانة و الملاءمة، الجودة والجمال، المحاكاة و المغايرة، المعارف واللغات، الحوار والتحاور بين الثقافات واللغات والنصّوص.

وعليه طوّرت النظرية التأويلية عملية الفهم لعالم النصّوص، ما أصبح يعرف ضمن "مدرسة كونستنس" (Ecole de Constance) الألمانية خاصة مع المفكرين الألمانيين "ياوس"(Jauss) و"إيزر"(Iser) بأفق الانتظار، على غرار أفق التاريخ الذي بني عليه "جدامار" مفهومه للوعي التاريخي في فهم النصّوص التاريخية والتراثية، ذلك أنّ جدامار" يركز عمله التأويلي في كشف الوعي البشري المدوّن في تجاربه اللغوية...ولكي يحقق للوعي البشري المدون استمراريته، ويحقق كذلك للوعي المدون أنيته...كان يشدد على أهمية إنضاج الممارسة التأويلية في حدود التاريخ والتراث...وهو يتحدث بذلك عما يسميه بالأفق التاريخي"[37].

وبناء على هذا التصور يحدد "تشاو" فوائد يمكن للمترجم أن يستفيد منها وهو يتعامل مع واقع النصّوص وهي على النحو الآتي:

1-ليس هناك من فهم موضوعي حقيقي،

2-لا يمكن تجنب التحيزات التي قد تكون إيجابية،

3-ليس هناك قراءة نهائية،

4-لا يمكن للمفسّر إلا أن يغيّر معنى النصّ المصدر،

5-لا يمكن للترجمة أن تمثل النصّ بشكل كامل،

6-لا يمكن شرح الفهم دائما[38].

ولعل هذه المبادئ تفتح أمام المترجم أفاق نقد النصّ من خلال تحييد المعنى المراد بلوغه دونما الالتزام الحرفي بها بل إنّ المترجم بإمكانه بناء النصّ من خلال ذلك الفهم الذي يعطيه للنص ذاته.

4-نظرية أنواع النصوص والضابط التواصلي:

لعل من أهم الرواد الغربيين الذين يمثلون بحق نظرية تصنيف النصّوص هم: "شميت"(Sigfrieday J. Schmidt) و "هاليداي" (Haliday) و" رايس" (Reiss) وغيرهم كثر، إذ يعدون من المهتمين بحقل لسانيات النصّ ونظرية النصّ، هؤلاء الذين قاموا بإجراء تصنيفات عديدة ومتنوعة للنصوص بحسب وظائفها وفعاليتها، ومدى انعكاساتها على تعليم الترجمة في مستويات متفاوتة.

وتكتسب هذه النظرية قوتها من حيث إنّها تركز على مسألة التدريب بحيث "عندما يدرك متعلم الترجمة كيف يحلل النصّ فإنّه يصبح قادرا على إعادة بناء سياقه وربط السياق بالبنية"[39]، وحتى وإن كانت "رايس" تميز بين ثلاثة أنواع وهي: النصّوص الإخبارية، والنصّوص التعبيرية، والنصّوص المؤثر الفعّال، فإنّ "ويرليش" (Werlich) يقسمها إلى خمسة وهي: الوصف، والسرد، والعرض، والجدل، والتوجيه، إلا أنّ حاتم(Hatim) دمج بين الوصف والسرد ضمن جنس واحد ألا وهو العرض[40] وقام بتصنيف النصّوص وفق الأنموذج الآتي:

1. نصوص عرضية (Expository) وتضم الأنواع التالية و هي: وصفية (Descriptive) وتستعمل أساسا لوصف الأغراض والعلاقات في المكان، وسردية (Narrative) وتستعمل أساسا لرواية الأحداث، و مفاهيمية (Conceptual) والمستعملة غالبا لتحليل وتركيب المفاهيم[41].

2. النصّوص الجدلية (Argumentative): وتستعمل لتقييم الحوادث وتهدف إلى الدفاع عن قضية أو اقتراح وجهة نظر، وبالتالي التأثير في السلوك المستقبلي. ويمكن تقسيمها إلى نوعين اثنين هما: جدل صريح ومثال على ذلك الرسالة إلى محرّر، وجدل ضمني مثال عليها المناقشة الفنية في الافتتاحية[42].

3. مجموعة النصّوص التوجيهية (Instructionnal) و تهدف أساسا إلى تخطيط وتوجيه سلوك المستقبلي للناس المخاطبين، وتقسم عادة إلى قسمين هما: توجيه بخيارات كالدعاية والإعلان، وتوجيه بدون خيارات كالمعاهدات والعقود والوثائق القانونية، وهي الحقائق المعرفية التي استطاعت نظرية الأفعال الكلامية لصاحبها "أوستن"(Austin) أن تتعمق في مثل هذه الأفعال وغيرها كثر[43].

وعليه فإنّ وظيفة الترجمة ينبغي لها أن تأخذ في الحسبان وظيفة النصّ المترجم، وبالتالي يكون هدف المترجم الأساسي هو تحقيق التكافؤ الوظيفي بالحفاظ على نوعية النصّ في النسخة المترجمة، هذا التكافؤ الذي ينبغي له أن يحقق نوعا من تجربة الإنتاج والتلقي بين المؤلف والمترجم والمتلقي بصفة عامة.

وعلى غرار كل هذا يبدو أنّ نظرية أنواع النصّوص تفيد تعليمية الترجمة وتطبيقها لطبيعتها الانتقائية للنصوص، وفي إعداد وبرمجة نصوص وتمارين الترجمة وفق تخصصاتها المعرفية، مما يمكنها من أن تكون منها منهجا ملائما في تعليم وتطبيق الترجمة ويمكن أن تعتبر من وجهة نظر تعليمية أكثر النظريات فعالية.

وفي هذا الإطار من الاهتمام بعالم النصّوص من الوجهة التحليلية يعترض المترجم في تجسيد الجانب الإجرائي إدراك تلك المقاصد الخفية التي هي في حقيقة أمرها تختلف تبعا لطبيعة النصّوص، الأمر الذي يجعل من المترجم يدرك أنّ ثمة مقصدية لها من المؤهلات المعرفية والمنهجية ما يحقق تواصلا من داخل النصّ وخارجه.

-أ- الوظيفة المرجعية(Referential Function)والتواصل القصدي/الترجمي:

الجدير بالذكر أنّ من أهم المرتكزات القائمة في الوظيفة المرجعية(Referential Function)هو محتوى الرسالة الذاتي، بمعنى موضوع الرسالة القائم في النصّ الأصلي. ولعل أهم ميزة تمتاز بها الوظيفة المرجعية تلك" الإشارة إلى كينونات، و حالات، و أحداث وعلائق تشكل عالم تجاربنا الحقيقي وممثلة في القضايا الكامنة تحت النصّوص"[44]، إنّها بدون شك وظيفة الجانب اللغوي في علاقته بالوحدات القائمة في السياقات التركيبية، ولكن ماذا عن علاقة اللّغة متعددة الوظائف من الوجهة القصدية بالتواصل الترجمي؟

لعل الإشكال لا يتعلق في جانب الترجمة التواصلية القصدية، وإنّما في التواصل الترجمي/القصدي، بحكم أنّ المترجم وهو يتعامل مع وظيفة اللّغة، فإنّه يُطل إلى عالم القصد من عدة جوانب كامنة وراء اللفظ أثناء عملية النقل،إذ إنّ اللفظ عندما يحدّد في تصور المترجم فإنّه يحاول بكل ما يملك أن يقبض على قصديته حتى يسهل عليه إيجاد المكافئ أو المعادل الترجمي.

لكن قد يعتري المترجم لحظة تعامله مع البنية النصّية وفق الضابط التواصلي الترجمي/القصدي قرائن حالية تجعله يولّد من الإجراء القصدي عدة أبعاد دلالية تكون في الغالب مقتصرة على مبدأ التخريج القائم على حركية السياق المتغيّر والمتجدد.

ولكي نكون على بيّنة من أمرنا في شأن موقع القصدية من التواصل الترجمي لا ضير من أن نعطي بعضا من الأمثلة[45]، لنرى كيف يتوسط مبدأ القصدية في العملية الترجمية التي يقوم بها تلقي فعل المترجم وهو يتعامل مع قصدية المؤلف وقصدية المتلقي بحكم أنّ له الحق في أن يدرك أبعاد الرسالة الذاتي أي موضوع الرسالة.

المثال الأول: ها هي الحافلة رقم:14.أ.[46]

Hereis the bus 14.A.

لا مندوحة في أنّ المترجم عندما يترجم العبارة من اللّغة الإنجليزية إلى اللّغة العربية، فإنّه يحاول أن يشير إلى وجود ما يمكن تسميته بـ:كينونة الشيء القائمة بين الباث والمتلقي، إذ حكم الصيغة توحي أو تومئ إلى أنّ ثمة تحقيق كينونة وجود الحافلة الموسومة بـ: 14.أ.

لكن عندما يعود المترجم إلى دلالة التركيب من حيث ما يخفيه من دلالات باطنية محاولا تحقيق تواصل ترجمي وفق مبدأ تداولي، فإنّه يقوم أساسا على تشفير القوة أو الإرادة الكائنة في الفعل الكلامي التركيبي الذي ستقوم من أجله الصيغة وما تحتويه من معان وأبعاد. وعليه فأساس التقديرات المصحوبة عن طريق فعل التلقي تقتضي بعدا تأويليا لا يخرج عن بعض الصور لعل من أهمها ما يلي:

1. لعل القوة التأثيرية بين صاحب القول وما حققته من تواصل يظهر جليا في دلالة التركيب وهو كينونة الحافلة المحددة والمعلومة عن طريق الرقم والهيأة، لكن ماذا عن قصدية المتكلم فيما يخص القوة التحقيقية التي أهّلته سلفا لأن يتلفظ مثل هذا التلفظ؟
2. قد يظن المترجم أنّ مثل هذه القوة التحقيقية في شأن نعت الحافلة بالرقم ينم على حذر الناس من أن يستعدوا بحق للصعود فيها وذلك مجرد توقفها. ولعل التواصل الترجمي القصدي في هذا الطرح يجعل المترجم يولي اهتمامه إلى وظيفة تداولية قائمة على مبدأ الإرادة الكائنة في ذاتية الركاب حتى يؤهلوا أنفسهم للصعود.

لكن قد يعتري المترجم إحساس آخر وهو أنّ التركيبة توحي بأنّ الركّاب يعلمون يقينيا بأنّ رؤيتهم للحافلة هو أمر منطقي ومن ثم استوجب من مقام الركاب أن يتضامنوا فيما بينهم عن طريق تحقيق وحدة إرادية تؤهّلهم لأن يحققوا تواصلا إراديا يفي بالغرض المقصود.

وهكذا دواليك يكون المترجم في تعامله مع التراكيب المتصفة بصفة القصد المتغير والمتجدد أن يولد الكثير من الأبعاد والمعاني، وعليه يمكن للمترجم أن يترجم العبارة بكل بساطة بـ:

Hereis the bus 14.A.

وهي عبارة تفي بكل أبعاد التواصل الترجمي القائم على مبدأ القصدية في علاقتها بحركية السياق.

المثال الثاني:

ينقل لنا " إمبرتو إيكو"(U. Eco-) عبارة الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريقان" (R. Reagan) في ندوة صحفية قائلا:"في بضع دقائق سأصدر الأمر بقنبلة روسيا"[47]

-ب- و لفهم وإدراك بُعد الإجراء القصدي في علاقته بالتواصل الترجمي القائم بين نظامين لغويين مختلفين؛لا ضير من أن نتوقف عند مثال قد أشار إليه "إمبرتو إيكو" في كتابه الموسوم بـ:(Notes sur la sémiotique de la réception Actes Sémiotiques) وهو يبيّن بأنّ العبارة التي يتلفظ بها الإنسان تحمل عدة مقاصد تختلف حسب الأحوال والمقامات، وعليه استوجب من شخصية المترجم القاضي بتجسيد تواصل ترجمي في ظل مبدأ القصدية أن يتوقف عند كل الاحتمالات القائمة في البنية اللغوية التي يتعامل معها، فإذا قبض على المعنى أو القصد جاز له منهجيا أن يحقق عملية نقلية ترجمية بين النصّ المصدر والنصّ الهدف.

و في حالة التعامل مع مثل هذه العبارة -المثال السالف الذكر-على نية ترجمتها وفق مبدأ التواصل الترجمي بغية إدراك مقصدية ما كان يريد "ريقان" الوصول إليه، يقتضي من المترجم أن يتعامل مع البنية (النصّ) على نية أنّه يفاوضه -إن صحّ لنا القول- مفاوضة قصدية وذلك بطرح مجموعة من الاحتمالات أو الأبعاد الدلالية المختبئة من وراء البنية، فالمترجم بادئ ذي بدء يعلم علما يقينيا بأنّ هذا النصّ المشار إليه من قبل "إيكو" يدل حرفيا على مدلوله الأول والسطحي غير المبرّر، وهو شنّ هجوم نووي على الاتحاد السوفيتي. إنّها القصدية الواضحة التي لا غبار عليها، لكن عندما غدا غالبية الصحافيين يوجهون إلى "ريقان" مدى بُعد خلفية المعنى من وراء هذا الحكم، أجاب قائلا: إنّه يمزح، الأمر الذي جعل المترجم يطرح عدة احتمالات تأويلية قصدية في ظل تحقيق تواصل ترجمي وهي على النحو التالي:

1. لربّما هي قصة إنسان هدفه الأسمى أنّه يريد أن يعيش ساعة المزاح بطريقته الخاصّة.

2. لربّما هي قصة إنسان غدا يمزح لكنه لم يعلم بحق سياسة المزح الذي يوظّف فيه مثل هذه الساعة؟

3. قد تكون قصة إنسان كان يتلفظ بألفاظ المزاح لكن الألفاظ تحمل من الوجهة الباطنية- المسكوت عنه- تهديدا غير مصرّح به.

4. إنّها قصة تبيّن مدى البعد الباطني من المزاح الذي حتى ولو كان عاديا عند كثير من الناس لكنه يمكن أن يخفي دلالات جدّ هامة أو خطيرة حسب قائل القول[48].

و من هذا المنطلق يدرك المترجم أهمية الحرفية أو اللاحرفية في التعامل مع النصّوص، أدبية كانت أم لا. هذه القضية وهي الدلالة السطحية أو المعنى الحرفي تثير لدى المرجعية المعرفية للمترجم عدة تساؤلات جمّة حول القصد وتعدد الدلالات وحرية التأويل والأنساق و التموقعات داخل الخطاب وخارجه. إنّ مسار المترجم مسار استكشافي وتأويلي في آن واحد، وهو ما يؤهّله أن يحقق تواصلا ترجميا في ضوء التفاوض القصدي الذي يقيمه بين النظامين اللغويين المختلفين.

المثال الثالث: ناولني المكونات[49]

Pass me thzoregano

التعامل مع هذه التركيبة على نية تحقيق التواصل الترجمي القصدي، يجعل من المترجم أنّه لو كان يرغب في السؤال عن الظروف التي صدر فيها هذا الفعل القولي أو الإنجاز القولي على حد تعبير أهل التداولية، فستكون الأجوبة- على حد اعتقاده- مختلفة للغاية، ويعتمد ذلك إن كان السؤال هو حول الموقف أو السياق بكل أحواله .

غير أنّه لكي يقدّم المترجم جوابا شافيا وكافيا يليق بمقام مقصدية الفعل الإنجازي لسياق القول، عليه أن يحدد -وفق الضابط التداولي- المشاركين بعينهم وسلوكهم والوقت ومكان التفاعل، بله أي شيء آخر يخطر بالبال، الأمر الذي يؤهّل من هذا التعامل أن يعطي أو يزوّد المترجم قائمة بمكونات الشكل الإجمالي الذي لن يقوده إلى تشخيص الموقف ككل متكامل بدون بُعد ثقافي يعمه ويحويه، ومن ثم يتحقق شرط قصدية الحدث الكلامي القائم على مبدأ التواصل الترجمي بين النصّ المصدر والنصّ الهدف.

ما يمكن أن نستشفه من خلال الأمثلة المشار إليها سالفا أنّ الضابط القصدي القائم على نية التواصل ليس من جانبه الخارجي فحسب، وإنّما من جانبه الداخلي أيضا، له القدرة في أن تكون له الشرعية المعرفية في التمييز بين كفاءتين يتحلى بها المترجم وهو يقتحم عالم النصّوص على نية النقل وهما:

أولا:الكفاءة اللغوية:وقد تدعى في بعض السياقات بالمعرفة اللغوية ومفادها أنّها قائمة على إدراك المترجم على مجموعة من أنظمة القواعد التي يقوم عليها النظام اللغوي والتي عند استخدامها من قبل المتكلم أو صانعي الخطاب يساعد المترجم على معرفة مقصدية المتكلم، ناهيك عما تحويه هذه الكفاية اللغوية على معرفة كل ما يتعلق بعالم السياق اللغوي بقرائنه اللفظية والمعنوية التي لا مناص للمترجم من التعامل معها بحكم أنّها تساهم من قريب أو من بعيد في تحديد الإطار العام للنص.

إنّها الكفاءة التي تتوسط بين اللّغة من جهة، ومستعمليها من جهة أخرى، وهي لعمري وسطية ليس بالأمر الهين التحلي بها لدى المترجمين إلا من رحم ربّك، على أساس أنّ المالك للكفاءة اللغوية الكائنة بين النصّ المصدر والنصّ الهدف من قبل الفعل الترجمي تؤّهل المترجم بحق أن يجسّد تواصلا ترجميا

قصديا بين النظامين اللغويين. وهذه الملكة القائمة على مبدأ الكفاية اللغوية الماهرة تؤهّل المترجم من التحلي بكفاءة أخرى هي ممتدة للأولى وهي الكفاءة الاجتماعية التي تتماشى إلى حدّ بعيد مع طبيعة النظام اللغوي شكلا ومضمونا.

ثانيا الكفاءة الاجتماعية، وهي معرفة مدى تلك التقاليد والأعراف وغيرهما مما يؤهّل المترجم من تحقيق تواصل ترجمي قصدي فعّال بين أعضاء المجموعة القائمة على الإنجاز الفعلي للحدث الكلامي حتى يصبح جزءا لا يتجزأ من معرفة المتكلم اللاواعية.

هو تطواف وجيز حول منزلة فعل التلقي القائم في التصور العربي وهو يتعامل مع الزاد المعرفي الغربي عن طريق النظريات الترجمية التي لها صدى ليس في السياق الغربي الذي وُجدت فيه، بل لها ما يجعلها تقترب إلى حد كبير مع بعض السياقات المعرفية والإجرائية التي أشار إليها التصور العربي في كثير من المقامات.

البيبليوغرافيا البحث:

باللّغة العربية:

ابن منظور:لسان العرب، مصدر أول، دار صادر، بيروت، د.ت.

بول ريكور: مهمة الهيرمنيوطيقا، ترجمة خالدة حامد، مجلة المعرفة، دمشق، العدد 452.

جون لادرِيير:التأويلية والإبستومولوجيا في بول ريكور، تحولات العقل التأويلي، منشورات يسرف، باريس، 1991.

خاليد سليكي: أنماط من القراءات في التراث، مجلة جذور، العدد الأول، 1999.

روجرتبيل:الترجمة وعملياتها- النظرية والتطبيق- ترجمة محيي الدين حميدي،ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،2001.

عمر فرّوخ: الحضارة الإنسانية وقسط العربي فيها، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت،ط2، 1983.

فيليب هونمان: مدخل إلى الفينومينولوجيا، منشورات آرماندكولين،باريس، 1997.

محمد شاهين: نظريات الترجمة وتطبيقاتها في تدريس الترجمة من العربية إلى الإنجليزية والعكس، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998.

مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة بيروت، لبنان، ط1، 2005.

المصطفى شادلي: إشكالية التأويل والترجمة في ضوء سيميائيات التلقي، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1998.

مطاع صفدي: إستراتيجية التسمية، دار الإنماء العربي بيروت، لبنان، ط 1، 1986م.

مطاع صفدي: إستراتيجية التسمية، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط1، 1986.

منصف عبد الحق: الكتابة والتجربة الصوفية، نموذج محي الدين بن عربي، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1988.

ناظم عودة خضر: الأصول المعرفية لنظرية التلقي، ، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، 1998م.

هانس جورج غادامير: اللّغة كوسيط للتجربة التأويلية، ترجمة أمال أبي سليمان،مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الثالث، مركز الإنماء القومي، بيروت،1988.

هانس غيورغغادامير: فن التأويل، ترجمة محمد شوقي الزين، مجلة كتابات معاصرة، العدد 37، 1999.

يشار ساغائي: غادامير: الحقيقة حوار وتفاهم، ترجمة محمد شوقي الزين،كتابات معاصرة، بيروت، العدد 45، 2000.

باللّغة الأجنبية:

Dellthey : le Monde de l’esprit, I , Paris

Jean Grodin : La conscience au travail de l’histoire et le problème de la vérité en herméneutique, Archives de philosophie, n=44, 1981.

Paul Ricoeur : Du Texte à l’action. Essais d’herméneutique. Edition du Seuil, 1986.

Schleir Macher : Herméneutique, Laor et Fides, 1987.

U.Eco(1987) : Notes sur la sémiotique de la réception, Actes Sémiotiques, Documents, IX, 81.

الهوامش:

[1]- ينظر محمد شاهين: نظريات الترجمة وتطبيقاتها في تدريس الترجمة من العربية إلى الإنجليزية والعكس، مكتبة دار الثقافة والنشر و للتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص.21.

[2]- المرجع نفسه: ص.22.

[3]- ينظر نفسه: ص.24.

[4]- نفسه: ص.25.

[5]- نفسه: ص.25.

[6]- نفسه: ص.25.

[7]- نفسه: ص.26.

[8]- نفسه: ص.27.

[9]- نفسه: ص.28.

[10]- نفسه: ص.ص.28-29.

[11]- عمر فرّوخ: الحضارة الإنسانية وقسط العربي فيها، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1983م، ص.25.

[12]- ينظر المرجع نفسه، ص.25.

[13]- ينظر المرجع نفسه: ص.27.

[14]- ينظر المرجع نفسه: ص.27.

[15]- ينظر المرجع نفسه: ص.27.

[16]- ينظر المرجع نفسه: ص.27.

[17]- نفسه: ص.30.

[18]- على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين المشتغلين في حقل التداولية (Pragmatique) وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم في جدواها، فإنّ غالبيتهم يقرون بأنّ التداولية هي إيجاد تلك القوانين الكلية للاستعمال اللغوي قصد التعرف على تلك القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، ومن ثم يصير مسار التداولية من حيث الإطلاق أن يدعى بعلم الاستعمال اللغوي، الأمر الذي جعل من واقعها يتنوع مصدرها حسب المفاهيم الكبرى التي تنطوي تحتها فهناك الأفعال الكلامية الذي هو منبثق من مناخ فلسفي عام هو الفلسفة التحليلية، وكذلك مفهوم نظرية المحادثة الذي انبثق من فلسفة بول غرايس(Grice) وأما نظرية الملاءمة فقد ولدت من رحم علم النفس المعرفي وهكذا دواليك بالنسبة لكثير من الأبعاد المفاهيمية التداولية... عد في هذا المقام إلى: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ط1، دار الطليعة بيروت، لبنان، 2005، ص.15 وما بعدها.

[19]- نفسه: ص.32.

[20]- نفسه: ص. ص. 32-33.

[21]- مطاع صفدي: إستراتيجية التسمية، ط1، دار الإنماء العربي بيروت، لبنان، 1986م، ص.223.

[22]- ينظر كتاب فيليب هونمان: مدخل إلى الفينومينولوجيا، منشورات آرماند كولين، باريس، 1997، ص.153.

[23]- ينظر منصف عبد الحق: الكتابة والتجربة الصوفية، نموذج محي الدين بن عربي، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1988.

[24]- ينظر هانس غيورغغادامير: فن التأويل. ترجمة محمد شوقي الزين. مجلة كتابات معاصرة، العدد 37، 1999. ص:73.

[25]- Cf Schleir Macher : Herméneutique, Laor et Fides, 1987, p.104.

[26]- مطاع صفدي: إستراتيجية التسمية، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط1، 1986، ص. ص. 224-225.

[27]- ينظر ابن منظور:لسان العرب، مصدر أول، دار صادر، بيروت، د.ت، ص.32.

[28]Cf. Dellthey : le Monde de l'esprit, I , Paris, pp :149-150.

[29]- Cf. Jean Grodin : La conscience au travail de l'histoire et le problème de la vérité en herméneutique, Archives de philosophie, n=44, 1981, pp :435-453.

[30]- يشار ساغائي: غادامير:الحقيقة حوار وتفاهم، ترجمة محمد شوقي الزين، كتابات معاصرة، بيروت، العدد 45، 2000م، ص.79.

[31]Cf. Paul Ricoeur : Du Texte à l'action. Essais d'herméneutique. Edition du Seuil, 1986, Paris, pp :179-181.

[32]- cf. Ibid. pp :181-182.

[33]- ينظر هانس جورج غادامير: اللّغة كوسيط للتجربة التأويلية، ترجمة أمال أبي سليمان، مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الثالث، 1988، مركز الإنماء القومي، بيروت، ص.23.

[34]- بول ريكور: مهمة الهيرمنيوطيقا، ترجمة خالدة حامد، مجلة المعرفة، دمشق، العدد 452، ص.82.

[35]- ينظر جون لادرييز:التأويلية والإبستومولوجيا في بول ريكور، تحولات العقل التأويلي، منشورات يسرف، باريس.،1991م. ص.111.

[36]- ينظر في هذا المقام بالذات ألى خاليد سليكي: أنماط من القراءات في التراث، مجلة جذور، العدد الأول، 1999م، ص.8 وما بعدها.

[37]- ناظم عودة خضر: الأصول المعرفية لنظرية التلقي، دار الشروق، عمان الأردن. 1998م. ط1، ص.100.

[38]- ينظر محمد شاهين: المرجع السابق، ص. ص. 34-35.

[39]- نفسه: ص.38.

[40]- ينظر المرجع نفسه: ص.40-42.

[41]- ينظر نفسه: ص.41.

[42]- ينظر نفسه: ص.42.

[43]- ينظر المرجع نفسه: ص.43.

[44]- الترجمة وعملياتها، المرجع السابق: ص.393.

[45]- من باب الأمانة العلمية والإنصاف العلمي الموضوعي أنّ غالبية الأمثلة التي سنستشهد بها في هذا المقام وفي المقامات الآتية هي مأخوذة من كتاب:الترجمة وعملياتها.هذا الكتاب الذي لربّما اطلعنا عليه مرارا وتكرارا فوجدنا معظم الأمثلة تخدم سياقنا المعرفي فأخذنا المثال وحاولنا أن تكون التعقيبات من جهدنا وتقديراتنا الفكرية والمنهجية وهذا حتى لا نتصف بصفة التبعية في البحث العلمي، ذلكم أنّ طبيعة الموضوع أو الإشكالية لا تقتضي ذلك. إذاً أن الأمثلة موجودة في الكتاب وإذا سها القلم وأخذ كلمة أو عبارة أو تركيبة فلعل السبب هو تلك القراءة المتكررة والمتعددة لهذا الكتاب ليس إلا.

[46]- ينظر الترجمة وعملياتها. ص:

[47]-U. Eco; Notes sur la sémiotique de la réception Actes Sémiotiques, Documents, IX, 81, (1987) , pp :5-27.

[48]- ينظر المصطفى شادلي: إشكالية التأويل والترجمة في ضوء سيميائيات التلقي، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1998، ص. 46-47.

[49]- ينظر الترجمة وعملياتها: الصفحة نفسها.